

ب) الاكتفاء بالأسلوب المخزني لسيطرة على حيازة الأصول الثابتة : لقد سبق القول أن السيطرة على الأصول الثابتة تعني القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بها في ضوء المعلومات المتاحة عنها، ويرى أنصار الأسلوب التقليدي أن ذلك أمر ممكن في ظل الأسلوب المخزني الذي يحتوي على بيانات عن الأصول الثابتة كإحدى موجودات المخازن أو العهد طرف الموظفين بالوحدة الحكومية، وبما أن المطلوب لتحقيق هذه السيطرة هو توفير البيانات عن الأصول الثابتة فلا يهم نوع الوسيلة التي يتم بها توفيرها سواء كانت السجلات المحاسبية أو السجلات المخزنية خاصة وأن الأخيرة يعتمد عليها منذ زمن طويل في جميع بلاد العالم ومستقرة في التطبيق وفق لوائح منظمة. غير كاف وحده لتوفير البيانات المطلوبة للآتي: 1- أنه لا يشتمل على جميع الأصول الثابتة، حيث يقتصر التسجيل المخزني على الأصول التي تخضع لإجراءات الإدخال والإخراج والمخزني والحيازة الفعلية كعهد طرف أحد الموظفين، وذلك ينطبق على الأصول المنقولة فقط أما العقارات من أراضي ومباني ومرافقتها فل تسجل في دفاتر المخازن وبالتالي لا تتوافر بيانات عنها. فقط دون تعديلها بما يطرأ عليها من إهلاكات، وبالتالي فإن هذه الأسلوب لا يوفر إلا البيانات التي تحقق الرقابة المادية د. أو لتبرير طلب اعتماد جديد في الموازنة لإحلالها، كما أنه قد لا تتم عملية التخريد في نهاية العمر الإنتاجي للأصل إهمالاً ولعدم توافر بيانات المتابعة هذه الأصول خلال فترة حيازتها بالوحدة، - إن عملية تخريد الأصول بمعنى انتهاء عمرها الإنتاجي لا تتم وفقاً لما هو متعارف عليه في لا يمكن من السيطرة على حيازتها. للمؤسسات العامة المستقلة، والمفروض أنها تعد قائمة للمركز المالي، بحصر الأصول الثابتة وإعداد بيان تفصيلي إحصائي بها وإظهارها في قائمة المركز المالي للمؤسسة ولما كانت وزارة المالية تعلم أنه لا يمكن استخراج هذه البيانات من سجلات المخازن - رغم وجودها - فقد تناولت هذه التعليمات كيفية إعداد البيان بالنسبة للأصول القائمة،